المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓ ⴰⵎⴰⵏⵓⵔ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
INSTANCE NATIONALE D'ÉVALUATION DU SYSTÈME D'ÉDUCATION, DE FORMATION ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

التعليم في زمن كوفيد بالمغرب

تقرير موضوعاتي
ملخص

بشراكة مع منظمة اليونيسيف

2021

التعليم في زمن كوفيد بالمغرب

تقرير موضوعاتي

ملخص

بشراكة مع

يونيسف
لكل طفل

ملخص التقرير

تعتبر هذه الدراسة التقييمية التي أنجزتها الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بشراكة مع منظمة اليونيسيف، محاولة لدراسة التجربة غير المسبوقة للتعليم عن بعد بالمغرب. الهدف منها التعرف على الممارسات والفرص والتحديات على المستوى البيداغوجي في زمن جائحة كوفيد19. ولقد كان لزاما، مساءلة وفحص تمثلات الأساتذة خلال هذه الأزمة الوبائية، مع أخذ سلوكات التلامذة وأولياء أمورهم إزاء التعلم عن بعد بعين الاعتبار.

قررت السلطات العمومية بعد إغلاق المؤسسات التعليمية بالمغرب، إقرار التعليم عن بعد كحل للحد من هدر الزمن المدرسي والحفاظ على خدمات التربية ببلادنا. في هذا السياق، تم اعتماد وتبني ممارسات متعددة لتطبيقه. فسخر بعض الأساتذة الإمكانيات التي توفرها مسطحة تلميذ-تيس (Telmid-TICE) التي تم بثها عبر القنوات التلفزية، بينما اختار آخرون أن يتواصلوا مع تلامذتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الهاتف. وهو ما عكس تعليما يواجه الأزمة.

في هذا الصدد، اعتمد هذا التقييم إطارا مفاهيميا يجد مرجعيته في الأبحاث الأكاديمية وتقارير المنظمات الدولية التي سلطت بملاحظاتها وتحليلاتها الضوء على تربية تعاني من تأثير أزمة عالمية.

وتبين النتائج، التي اعتمدت على أبحاث كمية وكيفية، كيف أن تجارب الأساتذة والتلامذة قد مكنت من تحديد مقدمات أولية لتغيير نموذج تدبير العلاقة بين الأستاذ والتلميذ وكذا طرق التدريس.

المنهجية

اعتمد هذا التقييم مقاربة مزدوجة تستخدم، في الوقت نفسه، المناهج الكمية من خلال استمارات تم توجيهها للأساتذة، ومناهج كيفية من خلال تنظيم مجموعات بؤرية مع كل من الأساتذة والتلامذة.

تم تمرير الاستمارات عبر الهاتف خلال شهري فبراير ومارس 2021، لعينة تمثيلية على المستوى الوطني تتكون من 386 أستاذ وأستاذة بالتعليم المدرسي بهامش خطء يجاور 5% ونطاق ثقة يبلغ 95%.

ويتعلق الأمر بعينة طبقية متناسبة على أساس معايير كسلك التعليم، والنوع والوسط، انطلاقا من قاعدة بيانات مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

أما بالنسبة للبحث الكيفي، فقد اعتمد على تجميع المعطيات الخاصة بالأساتذة والتلامذة من خلال تنظيم، بين شهري مارس وأبريل 2021، لـ 14 مجموعة بؤرية في ثلاث جهات معنية بالبحث (جهة الرباط-سلا-القنيطرة، الجهة الشرقية وجهة سوس-ماسة) موزعة على 10 مجموعات مع الأساتذة وأربعة مجموعات بؤرية مع التلامذة.

وصل عدد المشاركين في المجموعات البؤرية بالنسبة للبحث الكيفي لـ 158 مشاركا ومشاركة، 108 منهم أساتذة و50 تلميذا وتلميذة. تم تنظيم المجموعات البؤرية الأربعة عشر بمعدل 11 مشاركا؛ ومشاركة لكل مجموعة، واستمرت مدتها ساعة وعشرين دقيقة في المتوسط.

ومن أجل وضع التجربة المغربية في سياق أكثر شمولية، تم القيام بتحليل وثائقي اعتمد مراجعة السياسات والتدابير المتخذة على المستوى الوطني (مذكرات، دوريات، مراسيم وقرارات وزارية، ...الخ) والمقارنة بين التجارب الدولية.

وقد مكن هذا التحليل الوثائقي أيضا، من تحديد الأطر التحليلية والمفاهيمية التي اعتمدتها مختلف الأبحاث التي انجزت حول التعليم عن بعد في زمن كوفيد19، وذلك قصد تكوين شبكة تحليلية تمكن من إعطاء معنى لنتائج الابحاث المنجزة في إطار هذا التقييم.

النتائج الرئيسية

النظام التعليمي في مواجهة الأزمة

جاءت الأزمة الوبائية في لحظة تعرف فيها المنظومة التربوية إصلاحا مهما يستجيب لتوصيات الرؤية الاستراتيجية ومقتضيات القانون الإطار 17-51 المتعلق بنظام التربية والتكوين والبحث العلمي. حيث تعتبر مواضيع الإنصاف والجودة من الدعائم الأساسية التي يتأسس عليها الإصلاح. وعليه، فقد اتخذت السلطات العمومية إجراءات عديدة تنخرط تماما في صيرورة الإصلاح وخصوصا تلك التي تستهدف التعلمات والمضامين البيداغوجية وتكوين الأساتذة وتطوير العدة الرقمية التي جعلتها الأزمة الوبائية تظهر باعتبارها وسيط التدريس ووسيلته.

يضع القانون الإطار الصادر سنة 2019، إصلاح التربية والتربية على الرقميات في صلب التحول الذي يجب أن تعرفه التربية للعمل وفق مبدئي الإنصاف والجودة. لذلك تم اعتبار «تقوية إدماج تكنولوجيا الإعلام والتواصل في تحسين جودة التعلمات» و«إنشاء مختبرات الابتكار وإنتاج المحتوى الرقمي» و«تطوير التعلم عن بعد» مكملات للتعليم الحضوري (المادة 33).

في هذا السياق، جاءت الأزمة الوبائية لتفرض نظام التعليم عن بعد وتضع العدة الأساسية لضمان تواصل بين التلامذة والأساتذة. وقد تعزز هذا المسار من خلال اعتماد مجلس الحكومة، بتاريخ 15 يوليوز 2021، لمشروع مرسوم رقم 474.20.2 المتعلق بالتعلم عن بعد.

السلطات العمومية في مواجهة أزمة كوفيد 19

واجهت السلطات العمومية، بسبب جائحة كوفيد19، امتحانا عسيرا مس قدرتها على ضمان الاستمرارية البيداغوجية من خلال التعليم عن بعد. وقد طرحت مسألة قدرة المؤسسات التعليمية على تنظيم التعليم عن بعد بشكل حاد، حتى في البلدان ذات الدخل المرتفع، حيث الربط بالإنترنت معمم تقريبا وعدم المساواة أقل بروزا. وقد كشفت بيانات PISA 2018 عن نتائج دالة على هذا المستوى.

في المغرب أيضًا، كشف جرد لوضع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والولوج إلى الإنترنت في المؤسسات عن قدرات محدودة لا تسمح بالاستجابة المناسبة للأزمة من خلال تعليم عن بعد في متناول جميع التلامذة. ووفقًا لنتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA 2019، فإن ثلاثة أرباع تلامذة المدارس الابتدائية (75٪) أكدوا أن مؤسساتهم لا تتوفر على قاعة متعددة الوسائط. وأشار 65٪ منهم إلى أن مدارسهم غير متصلة بالإنترنت. وتصل هذه النسب إلى 53٪ و49٪ على التوالي بالنسبة لتلامذة السلك الثانوي الإعدادي. بالإضافة إلى ذلك، صرح 38٪ من تلامذة المدارس الابتدائية أن مدارسهم لا تتوفر على آلة العرض (Data Show) مقابل 32٪ من تلامذة السلك الإعدادي. وتكشف أرقام أخرى عن أن 74٪ من تلامذة المدارس الابتدائية يؤكدون عدم توفر مدارسهم على موقع على شبكة الإنترنت، مقابل 49٪ من تلامذة السلك الإعدادي.

توضح هذه الأرقام مدى معاناة المدارس من نقص التجهيز بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، رغم إعطاء هذه الأخيرة مكانة هامة ضمن محاور إصلاح المنظومة التربوية منذ صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وإذا كانت جميع المنظمات الدولية النشيطة في هذا المجال، قبل أزمة كوفيد 19، قد أوصت بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة التربوية، فإن هذا الإدماج أصبح الآن ضرورة، بالنظر إلى فرص التعلم التي توفرها التكنولوجيا الرقمية (سواء حضوريا أو عن بعد) وبسبب المخاطر والطوارئ (الصحية، المناخية، إلخ) التي قد تواجهها المدرسة وتهدد التمدرس داخلها. ومن بين الدروس الرئيسية المستخلصة من الاستجابات السابقة للأوبئة من حيث التعلم عن بعد حسب اليونسكو، « أنه من الأفضل الاستعداد لشهور من إغلاق المدارس بدلاً من أسابيع، ودعم المدارس ومصاحبة الأساتذة والأسر بالموازاة مع هذا التحول السريع في الأنموذج (التدبير التربوي)».

التسلسل الزمني لتنظيم التعليم عن بعد خلال جائحة كوفيد*19*

فترة الحجر الصحي مارس – يونيو *2020*	• إغلاق المدارس واعتماد التعليم عن بعد؛ • نشر وتطوير المحتوى التعليمي على منصة TelmidTice؛ • بث الدروس على قنوات التلفزة الوطنية؛ • توزيع كتيبات مدرسية على تلامذة الوسط القروي؛ • إدماج في منصة «مسار» إمكانية الأساتذة للتواصل مع التلامذة وتنظيم الدروس عن بعد.
تدبير الامتحانات خلال فترة الحجر الصحي	• إلغاء الامتحانات الموحدة لنهاية سلك الابتدائي وثانوي الاعدادي؛ • تأجيل الامتحانات الجهوية للسنة الأولى بكالوريا لشهر شتنبر 2020؛ • تنظيم الامتحانات الوطنية الموحدة لنيل شهادة البكالوريا حضوريا في شهر يوليوز 2020.
السنة الدراسية ما بعد الحجر الصحي *2020-2021*	• حرية الاختيار للأسر بين نمطين: النمط الأول يجمع بين التعليم الحضوري والتعلم الذاتي، والنمط الثاني يعتمد التعليم عن بعد: 80% من الأسر اعتمدت النمط الأول (الحضوري والتعلم الذاتي) • اعتماد نمط التعليم عن بعد بثمان عمالات بالدار البيضاء الى غاية5 أكتوبر؛ • تطوير بروتوكول صحي مع وزارة الصحة؛ • إغلاق 508 مؤسسة تعليمية لمدة أسبوعين حتى يناير2021 لتفادي تفشي الوباء.
تدبير الامتحانات للسنة الدراسية *20-21*	• إلغاء الامتحانات المحلية الموحدة للسنة السادسة ابتدائي والسنة الثالثة ثانوي إعدادي؛ • ملاءمة الإطار المرجعي للامتحانات، بناءً على تباين نسبة تنفيذ المنهاج؛ • تنظيم الامتحان الوطني والجهوي للبكالوريا والامتحان الجهوي الموحد لسلك الثانوي الاعدادي والامتحان الإقليمي لسلك التعليم الابتدائي بين ماي ويوليوز 2021.

أساتذة ملتزمون لكنهم يفتقرون للإمكانيات

بصفة عامة، تبين نتائج هذا التقييم أن الأساتذة قد اثبتوا التزامهم من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية، حيث أن 82.6% منهم مارسوا التعليم عن بعد خلال الحجر الصحي مقابل 17.4% لم يمارسوه. مما يمثل 1.1 مليون من تلامذة التعليم العمومي الذين لم يتمكنوا من التعلم عن بعد خلال فترة الحجر الصحي[1].

إن نسبة الأستاذات اللواتي مارسن التعليم عن بعد أكثر بقليل من نسبة الأساتذة الذكور (85% مقابل 81%). حيث أن الأستاذات واجهن إشكاليات الجائحة على المستوى المهني والشخصي، فقد اضطررن إلى البقاء على تواصل مع تلامذتهن من خلال التعليم عن بعد دون الإخلال بواجباتهن تجاه أبنائهن.

أما فيما يخص الوسط، فقد بينت نتائج البحث أن خمس الأساتذة بالوسط القروي لم يمارسوا التعليم عن بعد. وهو ما يحيل إلى كون تلامذتهم لم يستفيدوا من أي نوع من التدريس خلال الجائحة في زمن هذا البحث.

أما على مستوى الأسلاك التعليمية، تبين المعطيات أن نسبة أساتذة السلك الابتدائي (21%) هي الأكبر في عدم ممارسة التعليم عن بعد بالمقارنة مع السلكين الإعدادي (14%) والثانوي (13%).

ويبين البحث الكيفي أن الأساتذة الذين مارسوا التعليم عن بعد، قاموا به أساسا من زاوية الالتزام الأخلاقي. بينما برر الأخرون ذلك بمبررات عدة، فبعضهم رفض استعمال إمكانياته الشخصية لأغراض مهنية، وتعذر آخرون بالثقل الأخلاقي المترتب عن اللاعدالة الاجتماعية التي حرمت التلامذة المنتمين للفئات الهشة والذين يستقر أغلبهم في الوسط القروي من الاستفادة من هذا النوع من التعليم. كما تم تبرير هذا الامتناع بغياب حماية المعطيات والحياة الشخصية للأساتذة.

وتبقى علاقة التواصل بين كل أستاذ وتلميذ مهمة جدا بالنسبة للأساتذة، فمهما تنوعت وتطورت الوسائل التكنولوجية، فإنها لن تلغي هذه العلاقة بين المدرس والمتعلم.

1. تم إجراء هذا التقدير بناءً على توزيع 17.4٪ من الأساتذة الذين لم يمارسوا التعليم عن بعد وأيضا بناء على نسبة التلامذة إلى الأساتذة في الأسلاك الدراسية الثلاثة.

الموارد والوسائل المستعملة

تبعا لـ 67.4% من الأساتذة الذين شاركوا في البحث، فإن البنيات التحتية للمدارس لم يتم تطويرها لتتماشى مع هذا النوع من التعليم بالنسبة للدخول الدراسي 2020-2021. حيث أن الوسيلة الأكثر استعمالا لضمان التواصل بين الأساتذة والتلامذة كانت تطبيق واتساب (Whatsapp).

الوسائل المستعملة في التعليم عن بعد (%)

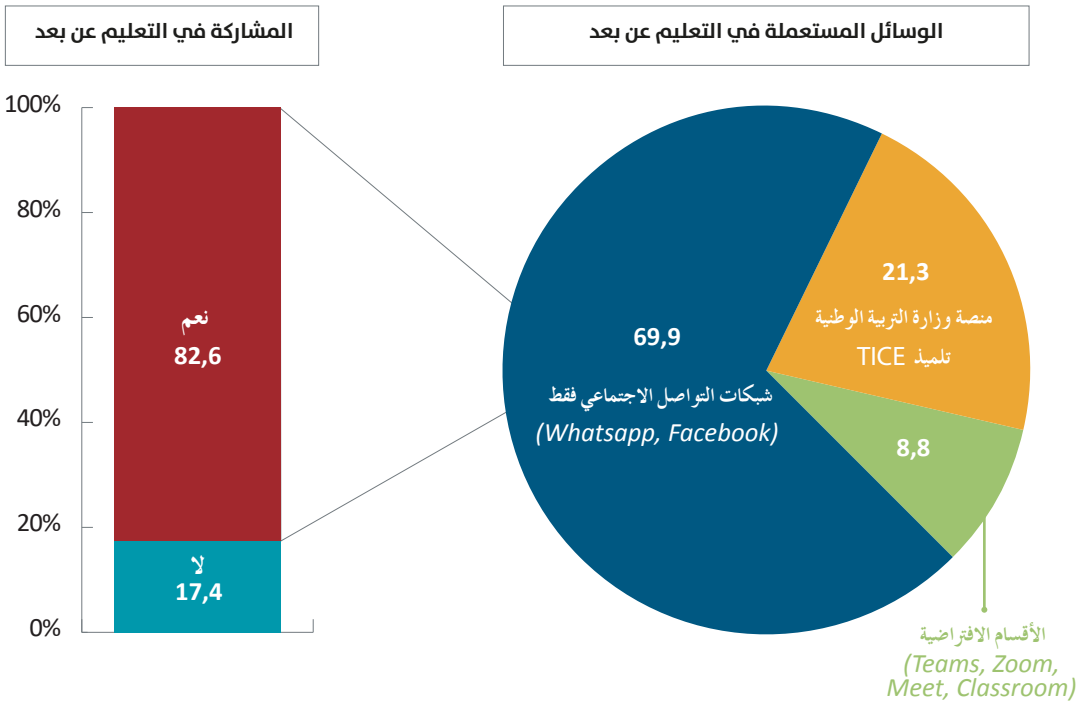

المصدر: الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بحث حول التعليم في زمن كوفيد بالمغرب-2021

وجدير بالذكر، أن هاته الوسائل تعتبر غير ملائمة تبعا للقانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية للأشخاص العاديين. حيث أن هاته الطرق تشكل مخاطرة في استعمال المحتوى التربوي ومشاركته عبر قواعد بيانات مختلفة قد تحرف الغاية الأساسية من ورائها.

إن مستعملي الوسائل الرقمية في زمن التدريس عن بعد، واعون بكون هذا الاستعمال يشكل تناقضا، فمن جهة أولى، يساعد استعمال الوسائل الرقمية على الاستمرارية البيداغوجية عن بعد، لكنه يسبب من جهة أخرى، مخاطر نفسية واجتماعية كاضطرابات الإفراط في استعمال الأنترنيت، والإرهاق وصعوبة خلق التوازن بين العمل والحياة الأسرية...الخ.

ورغم تقييم الأساتذة لبرنامج تلميذ-تيس، الذي تم تطويره من طرف وزارة التربية الوطنية، بكونه متوسط إلى جيد، بنسبة 58.8%، غير أن 21.3% فقط من الأساتذة صرحوا باستعماله فعليا.

رأي الأساتذة حول الوسائل المستعملة في التعليم عن بعد (%)

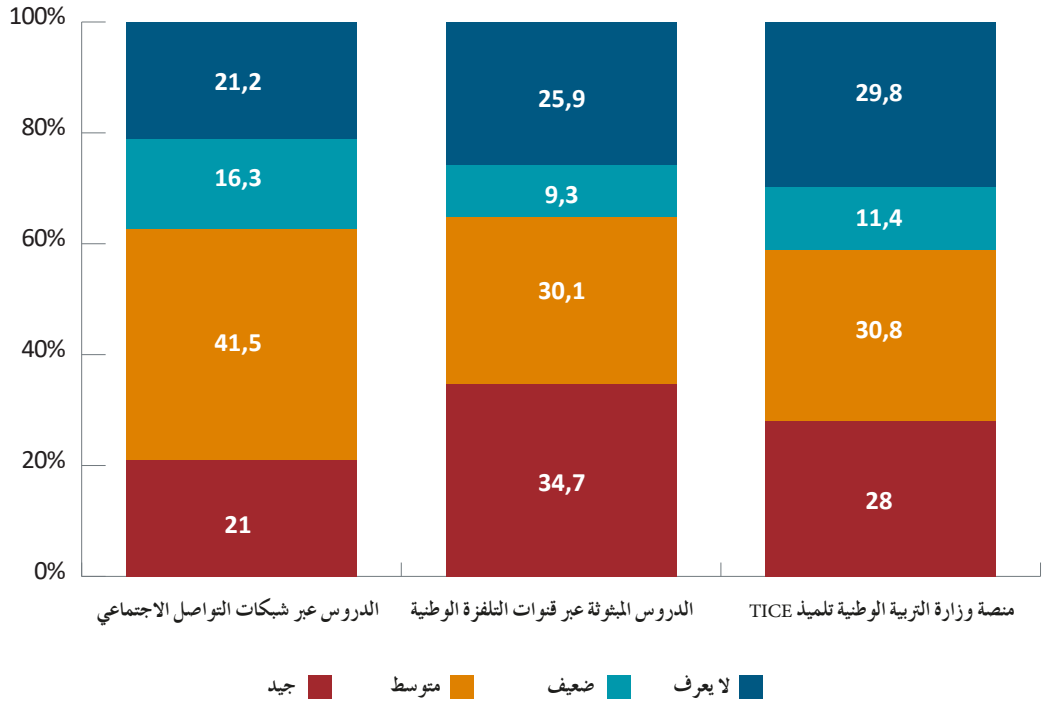

المصدر: الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بحث حول التعليم في زمن كوفيد بالمغرب-2021

وجد بعض الأساتذة البرنامج غير ملائم لتلامذتهم، خصوصا أساتذة وأستاذات التعليم الابتدائي. بينما يجد تلامذة السلك الثانوي أن البرنامج يفتقر للتفاعل كما هو الشأن بالنسبة للدروس التي تبث في الإذاعة والتلفزيون أو على تطبيق يوتيوب.

ولم يترك الإغلاق المفاجئ والفوري للمدارس أي مجال للأساتذة للإعداد والتكوين في استعمال الوسائل المختلفة للتعليم عن بعد، وهو ما جعلهم يتساءلون عن مدى فعالية هذه الطرق الجديدة ونتائجها على ممارسة المهنة.

غير أن نتائج هذا التقييم تبين أن الأساتذة غير متساوين، سواء تعلق الأمر بتملك الرقميات أو معداتها. وهو ما يعقد أكثر عملية التعليم عن بعد. فحسب تصريحاتهم، 13.5% من الأساتذة المستجوبين لا يتقنون تكنولوجيات الإعلام والتواصل، و67.1% منهم مستواهم متوسط، و19.4% منهم فقط يتمتع بمستوى جيد أو جيد جدا في استعمال الرقميات.

وبغية فهم وجهات نظر الأساتذة، يتوجب استعراض بعض نتائج البحث تبعا لعدة معايير: النوع، الوضعية الإدارية، الأقدمية، أما فيما يتعلق بمستوى التمكن من الرقميات، فيتضح من خلال الرجوع لأجوبة الأساتذة. أن الأستاذات، على العموم، غير متمكنات من الوسائل التكنولوجية بالمقارنة مع الأساتذة. فبين الذكور، النسب الأكثر ارتفاعا تسجل في المستوى المتوسط للتحكم في الوسائل التكنولوجية، مع تسجيل نسب جيدة إلى جيدة جدا أيضا فيما يخص هذا المعيار.

فيما يتعلق بالوسط، يعتبر أساتذة الوسط القروي أكثر تمكنا من تكنولوجيا الإعلام والاتصال من نظرائهم المزاولين بالوسط الحضري في المستويين الأولين، غير أن هذا التميز يعكس في المستوى المتوسط للتمكن. نفس الملاحظة بالنسبة لمعياري الوضعية الإدارية للأساتذة وأقدميتهم، فالأساتذة ذوو أقل من خمس سنوات في الأقدمية يتمتعون بمستوى عالي من التمكن، بالمقارنة مع نظرائهم الأكثر اقدميه، غير أن هذا المستوى يعكس في المستوى المتوسط لفائدة الأساتذة ذوي الأقدمية. فيما يتعلق بالأسلاك، قليلون هم أساتذة السلك الابتدائي المتمكنين بدرجة عالية من تكنولوجيا الإعلام والاتصال. ومن ناحية أخرى، رغم ارتفاع المستوى المتوسط من التمكن بين أساتذة السلكين الثانوي والإعدادي، فإن عددا مهما منهم يتمتع بدرجة عالية من التمكن.

من الواضح أن هذه الملاحظة، حسب تصريحات الأساتذة، تحيل إلى تمثلاتهم وتقديرهم لمستوى التمكن من تكنولوجيا الإعلام والاتصال. فهناك تركيز واضح على المستوى المتوسط من التمكن، وهو ما يدل على أن أغلبية الأساتذة هم على دراية بالرقميات، غير أن تقديرهم لمستوى تمكنهم لا يصل إلى المستويين «الجيد» و«الجيد جدا». وعليه فإن الاستفادة من المستوى المتوسط المعبر عنه، عبر التكوين والتأطير ووضع المحتويات البيداغوجية، هو أمر مفيد للقيام بالقفزة النوعية على المستوى الرقمي في المنظومة البيداغوجية.

ردود فعل الأساتذة حول التعليم عن بعد

تختلف تجارب الأساتذة حسب الوسط والنوع وسلك التدريس وكذا مستوى الولوج للتكنولوجيات والبنيات التحتية والسياق الاجتماعي والاقتصادي للأساتذة والتلامذة.

حيث أن، من مجموع الأساتذة المشاركين في التعليم عن بعد، 35.4% منهم فقط راضون عن تجربتهم مقابل 62% غير راضين عنها.

من بين أسباب عدم الرضا المعبر عنه من طرف الأساتذة، يتبين بشكل كبير، النقص في الوسائل الأساسية للتعليم عن بعد (52%)، يليه المستوى التعليمي للتلامذة الذي لا يسمح لهم من التمكن من أدوات التعلم عن بعد.

مستوى رضا الأساتذة عن تجربة التعليم عن بعد (%)

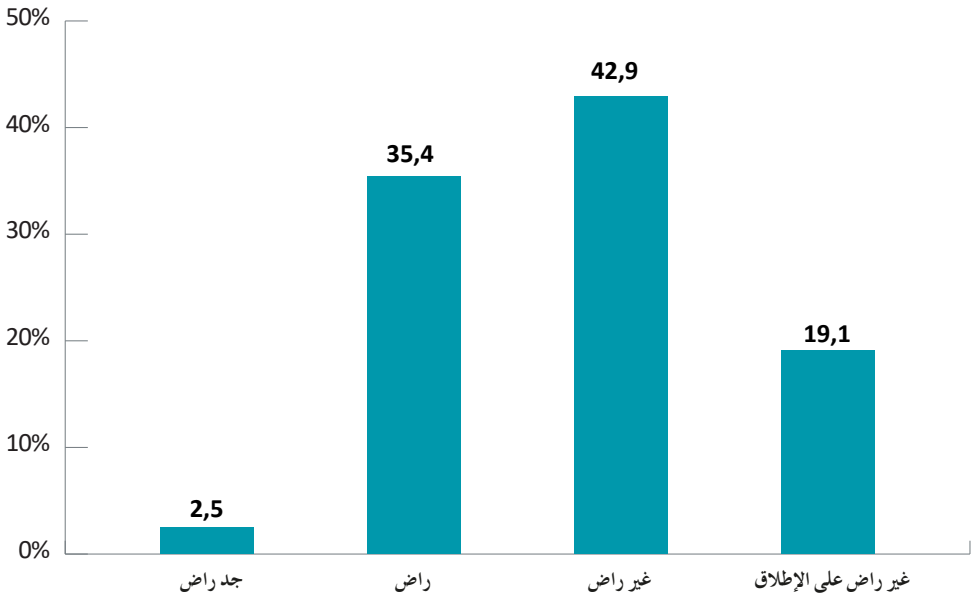

المصدر: الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بحث حول التعليم في زمن كوفيد بالمغرب-2021

التلامذة في مواجهة كوفيد 19

يعتبر الحجر الصحي والتعلم عن بعد تجربتين مهمتين في مسار التلامذة، فقد أثرا بشكل كبير في مسار تعلمهم الطبيعي. غير أن تدخل السلطات العمومية لضمان الاستمرارية البيداغوجية قد أغفل عن الجانب المتعلق بالمرافقة النفسية للتلامذة، رغم تأكيد العديد من الدراسات على التأثير الملموس للجائحة على الصحة العقلية للتلامذة.

إن تغير طريقة التعليم وتبني نظام التعليم عن بعد قد أثرا أيضا على الموارد المسخرة. فتوفر أدوات تكنولوجيا المعلوميات، والربط بشبكة الأنترنيت، وتمكن الآباء من المتابعة والتأطير... كلها عوامل شكلت عقبات أمام تعلم التلامذة عن بعد.

وتمكن تصريحات التلامذة من الإلمام ببعض الحقائق المرتبطة بظروف العيش التي تمس مبدأ المساواة. حيث أن التلامذة المنحدرين من الأسر الفقيرة قد اضطروا إلى مواجهة ظروف تعلم صعبة. إضافة إلى نقص الأدوات أو انعدامها للتمكن من متابعة الدروس. وقد صرح التلامذة المستجوبون عن بعض العواقب المتصلة، كمثال، ضيق السكن، الاكتظاظ أو المحيط الأسري الغير ملائم. أما الإناث فقد وجدن أنفسهن أكثر مشاركة في الأشغال المنزلية على حساب تمدرسهن.

وفيما يتعلق بمتابعة الدروس، التجأ التلامذة، بإيعاز من أساتذتهم، إلى الشبكات الاجتماعية. حيث لم تحظى منصات التعلم المسخرة من طرف الوزارة بهذا الامتياز. لكن ورغم التزام بعض الأساتذة فإن مشاركة التلامذة بقيت ضعيفة.

إن اضطراب ظروف التدريس لا يخلو من تأثير على مستوى مكتسبات التلامذة، حيث تم استشعار تقهقر جودة التعلمات فورا بعد الدخول المدرسي الموالي (2020-2021). إذ اشتكى أغلبية التلامذة المستجوبين خلال المجموعات البؤرية من ثغرات وضعف في التعلم وهو ما يعرقل قدرتهم على متابعة الدروس.

وبالرغم من العواقب المرتبطة بالتعلم عن بعد، لم يغفل التلامذة عن ذكر الجانب الإيجابي من هذه التجربة. فكثير منهم اعتبر التعلم عن بعد فرصة لتحسين قدراتهم على التكيف، والاستقلالية والإبداع. حيث اضطروا للخروج من «السلبية» التي تميز عموما التعليم الحضوري (حيث يقوم الأستاذ بكل المهام) نحو موقف أكثر نشاطا من خلال، مثلا، استعمال تكنولوجيا الإعلام والتواصل والبحث على شبكة الأنترنيت عن المحتوى البيداغوجي. وقد أخذ العديد منهم المبادرة لخلق وتنشيط مجموعات افتراضية (عبر واتساب أساسا) حيث يتشاركون المحتويات البيداغوجية بينهم.

أثر الحجر الصحي على مكتسبات التلامذة

تُشير النتائج الاستقصائية إلى التقييم السلبي الذي يُعبر عنه المُدرسون اتجاه التعلم عن بعد. فقد عبّر 36% من بين الذين استُجوبوا عن الجانب السلبي للتعلم عن بعد، بينما أكد 27.5% على العكس، أي أن له تأثير إيجابي، في حين اعتبر 13.5% أن ليس له أي تأثير على تعلّمات التلامذة.

تتواجد النظرة السلبية أكثر بين صفوف الأستاذات، بحيث يرى ما يقارب 4 أستاذات من أصل 10 (39.6%) أن للتعلم عن بعد تأثير سلبي على التعلمات، مقابل 33.3% من الأساتذة الذكور. عكس ذلك، 23.8% فقط من الأستاذات يعتبرن التدريس عن بعد إيجابي مقارنة ب 30.2% من الأساتذة الذكور.

يوجد متغيرَان يؤثّران على تقييم وتقدير الأساتذة: السن ودرجة التمكن من تكنولوجيا المعلومات والتواصل. في الواقع، تزداد نسبة التقييم السلبي لأثر التعليم عن بعد على التعلمات بين الأساتذة الأكبر سنا. بالتالي 42.4% من الأساتذة في الفئة العمرية (51-65) يعتبرون التعليم عن بعد سلبيا، في حين لا تفوق هذه النسبة 25٪ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و30 عامًا.

أما فيما يخص درجة إتقان تكنولوجيا المعلومات والتواصل، فيرى الأساتذة غير المتمكنين أن للتدريس عن بعد أثر سلبي على المُكتسبات. في الواقع ما يناهز 7 أساتذة من أصل 10 الذين لهم مستوى ضعيف جدا في هذا المجال (71.4%)، إضافة إلى 44.4% الذين لهم مستوى ضعيف يرون أن للتدريس عن بُعد أثر سلبي على التعلمات.

لقد سلّطت المجموعات البؤرية، التي نظمت مع الأساتذة والتلامذة، الضوء على ظروف التعليم عن بعد وأسباب عدم موافقة الأساتذة عليه. بالإضافة إلى العراقيل والقيود المادية التي يواجهها التلامذة (الولوج إلى الإنترنت، وتوافر وسائل الاتصال...) فإن عدم القدرة على توفير وضمان التعليم عن بعد بطريقة منتظمة يرجع أيضا إلى نقص التدريب في هذا المجال وعدم تكييف محتويات المواد عامة في هذا التعليم.

مشاركة التلامذة ومدى اهتمامهم وتتبعهم

كان من الطبيعي أن تؤثر القيود والعراقيل التي يعيشها التلامذة (التوفر على وسائل التواصل والولوج إلى الأنترنيت...) على تتبعهم للدروس وتبادل المعلومات مع مدرسيهم. هكذا عبّر أكثر من نصف الأساتذة الذين شملتهم الدراسة (52 في المائة) قالوا إن حضور التلامذة في الفصول الدراسية عن بعد كان ضعيفا إلى ضعيف جدا. كثيرا ما تطرح في المجموعات البؤرية مع الأساتذة مسألة مستوى معيشة الأسر وعدم توفر وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القادرة على تمكين التلامذة من تسهيل متابعة الدروس عن بعد.

نسبة حضور التلامذة في حصص التعلم عن بعد حسب الأساتذة (%)

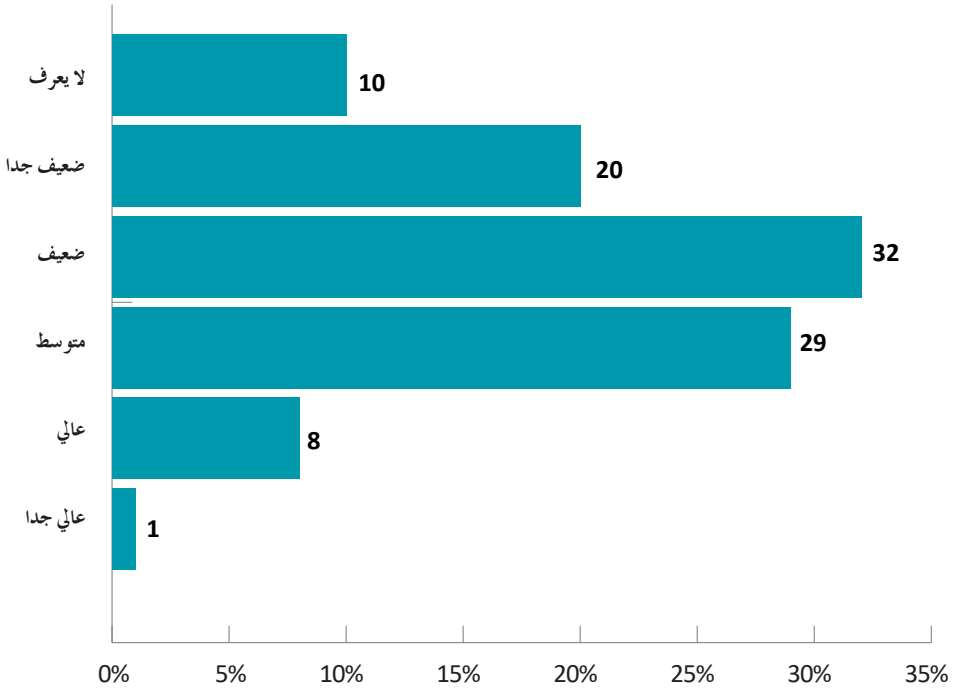

المصدر: الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بحث حول التعليم في زمن كوفيد بالمغرب-2021

إن نسبة حضور التلامذة في حصص التعلم عن بعد في الوسط القروي أقل بكثير بالمقارنة مع نسبة حضور زملائهم في المناطق الحضرية. لقد أفاد 61.8٪ من الأساتذة العاملين في المناطق القروية أن نسبة حضور التلاميذ كانت منخفضة إلى منخفضة جدًا، علما أن هذه النسبة لا تتجاوز 44.9% بين الأساتذة في المناطق الحضرية.

الصعوبات الرئيسية التي يواجهها التلامذة في تتبع دروسهم حسب الأساتذة (%)

عدم التوفر أو نقص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (حاسوب / لوحة رقمية)	51
صعوبة الولوج إلى الأنترنيت	15.3
عدم إتقان أو صعوبة استعمال المنصات الرقمية للتعلم عن بعد	2.1
ضعف مساعدة ودعم الآباء	4.1
عدم التزام التلامذة وضعف اهتمامهم	9.1
أسباب أخرى	18.4

المصدر: الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بحث حول التعليم في زمن كوفيد بالمغرب-*2021*

تُطرح مسألة التوفر على الأدوات والتجهيزات التكنولوجية بحدة في التعليم الابتدائي. في الواقع، يرى 57٪ من الأساتذة في هذا السلك، أن الصعوبة الرئيسية التي يواجهها التلامذة في حضور الدورات عن بعد، تتعلق بعدم توفر أو نقص وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقابل 44٪ فقط من مدرسي السلك الثانوي.

ومن هذا المنظور، ما حكم الأساتذة على مستوى مكتسبات التلامذة؟ عموما، يتأرجح رأي الأساتذة في هذا الإطار بين مستوى مُرض 42.5% وغير مُرض 45.9%، إلا أن هناك تفاوتات ملموسة عندما نأخذ بعين الاعتبار نمط التعلم المُعتمد.

آفاق المستقبل بالنسبة للتعلم عن بعد

تعتبر فكرة إدماج التعلم عن بعد في منظومة التربية والتكوين اختيارا مُبرمجا منذ وقت طويل وتم تفعيله بحلول جائحة كورونا، ولا سيما في صفوف الأساتذة المؤيدين. إلا أن هيئة التدريس أدركت خلال مدة الحجر الصحي أنها ليست مستعدة للقيام بهذا النوع الجديد من التدريس، كما أدركت ذلك المنظومة التربوية بأكملها.

يعتبر المدرسون المؤيدون للتعلم عن بعد أنه من الضروري العمل على تطويره. ويتعلق الأمر خاصة بتكوين هيئة التدريس والعمل على توفير المعدات والأدوات التكنولوجية (حاسوب وأنترنيت...) لكل من الأساتذة والمتعلمين وتطوير أدوات التعلم الجماعي ولا سيما المنصات الإلكترونية.

فيما يخص تكوين الأساتذة، نصّ مشروع القانون رقم 2.20.474 المتعلق بالتعلم عن بعد، في المادة 9 على تكوين الأساتذة المتخصصين في التعلم عن بعد وإدماج دروس إضافية حول تقنيات المعلوماتية والتواصل في كل المسالك التكوينية في المنظومة التربوية. أما فيما يخص الإمكانيات المادية، فإن المادتين 9 و13 من هذا المشروع تنصان على ضرورة وضع الأدوات الضرورية للتعلم عن بعد، داخل المؤسسات المدرسية، رهن إشارة الأساتذة والأطر البيداغوجية والإدارية.

نجد من ضمن المشاريع الاستراتيجية التسعة عشر التي تمت صياغتها لتفعيل القانون الإطار رقم 17-51، مشروعا يتعلق بإلمام التلامذة بالمهارات المتعلقة بالقراءة المعلوماتية واستعمال الوسائل الرقمية وكذلك تعميم مادة «الإعلاميات».

يبدو أن السياسة العمومية للتعلم عن بعد تُركز على تجهيز المؤسسات التعليمية. وإذا أصبح ممكنا أن يُمارس الأساتذة هذا النوع من التدريس في المدارس باستخدام المُعدات الموضوعة رهن إشارتهم في المدرسة، فماذا عن التلامذة؟

بيّنت التجربة الدولية في مجال التربية أن التغيير الرقمي والأدوات التكنولوجية قد تشجع على المساواة إذا استُعملت استعمالا حسنا أو بالعكس قد تتسبب في تفاقم الفوارق بين المتعلمين. ويعتبر هذا الاحتمال الأخير هو الأرجح بالنسبة للمغرب إذا لم تُقرر السلطات، في إطار الإصلاحات المُرتقبة، أن تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها التلامذة المُعوزون والقرويون للحصول على الأدوات والوسائل الرقمية الضرورية.

في آخر عام 2018، كانت نسبة الأسر المغربية التي لا تتوفر على وسيلة لولوج شبكة الأنترنيت تبلغ 26%، 43% منها تقطن في الوسط القروي. ونسبة الأسر التي تتوفر على حاسوب بلغت 61% على الصعيد الوطني (36% في الوسط القروي). بناء على مثل هذه التفاوتات، فإن الطموح لإرساء عملية مُنصفة ودامجة للتعلم عن بعد تعتبر مهمة صعبة نظرا لغياب استراتيجية شاملة تهدف إلى منح التلامذة المعوزين الأدوات الرقمية الأساسية. أضف إلى ذلك، أن المشروع رقم 3 الذي صاغته اللجنة الوطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في موضوع «تطوير نظام دعم اجتماعي ناجع ومنصف» لا يشمل إجراءات من هذا القبيل ضمن المواد التي جاء بها.

النهوض بالتربية لفترة ما بعد الجائحة وتحدياتها

تطرح هذه الدراسة التقييمية للتعلم عن بعد عدة تساؤلات ورهانات، ليس فقط على مستوى المكانة التي يجب أن تحتلّها الرقميات في المنظومة التربوية، ولكن كذلك، على المستوى الاستراتيجي فيما يخص التوجيهات لإنعاش التربية في حالة ما امتدت الجائحة أو في حالة العودة إلى الحياة العادية.

يتضح الآن أن الاختلالات الأساسية التي يشهدها التعلم عن بعد، التي تم تحديدها في الأبحاث المختلفة، بما فيها هذه الدراسة، ترجع كلها إلى السرعة التي اتُخذ بها قرار اللجوء إلى هذا النوع من التدريس.

إن تجربة التعلم عن بعد والصعوبات المرتبطة بتطبيقه وكذا الإشكاليات المتعلقة بالإنصاف والمساواة والجودة التي ظهرت بشكل واضح خلال الجائحة، كلها عناصر تدعو اليوم إلى رسم التوجهات الكبرى لإطلاق جديد للتعليم وذلك باستخلاص دروس هذه التجربة. كل هذا يضع منظومة التربية والتكوين أمام رهانات متعددة.

الحرص على إبقاء المدارس مفتوحة

إن التحدي الأساسي الذي يتواتر وُروده في التقارير الدولية على سبيل التوصية هو الحرص على عدم إغلاق المدارس قدر المستطاع، مع ضمان الأمان للتلامذة والأساتذة. وفي حالة دوام الجائحة، يمكن ربط التعليم الحضوري ببرنامج صحي صارم. فإبعاد التلامذة عن المدرسة له أثر وخيم على مسارهم الدراسي ويؤدي إلى تأخر في التعلمات ويؤثر كذلك على نفسيتهم.

بيّنت هذه الدراسة بكل وضوح أن الأساتذة يطالبون بالتواصل والتبادل مع التلامذة لتشجيع العمل البيداغوجي وتعلمات التلامذة.

تحدي التفاوتات

على الرغم من المجهودات المبذولة لضمان الاستمرارية التربوية، فإن مستوى عدم المساواة من حيث الولوج إلى موارد التعليم عن بعد قد أثر بقوة على هذا الأخير حيث لعبت الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي دورًا كبيرًا على حساب تلامذة الوسط القروي، ولكن أيضًا على حساب تلامذة الأوساط الاجتماعية ذات المستوى الاقتصادي الضعيف. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب هذه الفوارق نفسها، وجد أولياء أمور هذه الفئات من التلامذة صعوبة في تقديم دعم ذي جودة في المنزل. ويعتبر معدل الأمية في الوسط القروي، وخاصة بين النساء (60.1٪)، إضافة إلى نقص أو عدم كفاية المعدات والموارد الرقمية، من بين العوامل التي أثرت على استفادة التلامذة من فرص التعليم عن بعد.

ووعيا منها بهذه الإكراهات، دعت وزارة التربية الوطنية مختلف الشركاء (من منظمات عمومية وخاصة، ومنتخبين، وجمعيات، إلخ) للمشاركة في توزيع الأجهزة اللوحية، وأجهزة الكمبيوتر، والبطاقات مسبقة الدفع، والهواتف الذكية، وأجهزة الشحن بالطاقة الشمسية لفائدة تلامذة الوسط القروي.

ومع ذلك، بقيت الفجوة كبيرة بين التلامذة الذين لهم إمكانية الوصول إلى المعدات والربط بالأنترنيت، والتلامذة الذين ليست لهم هذه الإمكانية. على سبيل المثال، وفقًا لوزارة التربية الوطنية، فإن ما لا يقل عن 2.54 مليار درهم يجب تعبئتها لجعل الجهاز اللوحي متاحًا لجميع التلامذة البالغ عددهم 2.54 مليون تلميذ وتلميذة مسجلين في برنامج «تيسير». ويصدق نفس التشخيص الخاص بعدم المساواة بين التلامذة في الوصول إلى هذه الموارد على الأساتذة الممارسين في الوسط القروي. إذ لم يتمكن خمس الأساتذة في الوسط القروي من التدريس عن بعد. الأمر الذي يعني أن تلامذتهم لم يستفيدوا من أي شكل من أشكال التمدرس أثناء الجائحة وقت إجراء البحث الميداني.

ساهمت الجائحة في تعزيز الفوارق بين التلامذة فيما يتعلق بالأدوات والمُعدّات الرقمية حسب الوسط والطبقات الاجتماعية. وإذا كانت التفاوتات موجودة قبل الجائحة بين الوسطين القروي والحضري فقد تفاقمت هذه الفوارق وهمّشت تلامذة الوسط القروي والمنحدرين من أسر فقيرة.

تحدي عالم يتحول مع الرقمنة

يسائل اللجوء الكبير إلى الشبكات الاجتماعية لممارسة التعلم عن بعد (69,9%) عوض المنصات الرقمية المعمولة للغرض التربوي مسؤولي التربية والتعليم لتقييم هذه التجربة قصد تحسينها من خلال مؤشر يقيس نسب استعمالها من قِبل الأساتذة والتلامذة.

إضافة إلى الشبكات الاجتماعية، استخدمت الوزارة القنوات التلفزية للوصول إلى المتعلمين المنحدرين من عائلات بسيطة وقروية. أظهرت هذه الدراسة أن هذه الطريقة لم تنجح كثيرا لأن الأغلبية العظمى من المتعلمين لجأت إلى تطبيق الواتساب. كما أن عدم جاذبية الدروس التي يتم بثُّها على القنوات التلفزية تعود من جهة إلى ضعف جودة المحتويات ومن جهة أخرى إلى كون هذا النوع من التواصل لا يناسب الجيل الحالي من التلامذة. هؤلاء المتعلمين ينتمون إلى جيل فضّل النسخة الرقمية التي تمنحها الهواتف الذكية أكثر من التلفاز. وقد تَبين من خلال الدراسة التي أنجزتها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات عام 2019 أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و15 سنة ويستعملون التطبيقات الرقمية بنسب بين 89,1% و 97%. فتبين هذه النتيجة أن التعلم عن بعد عن طريق الرقميات لم يُثبت نجاحه خلال الجائحة.

غـير أنـه لا يجـب إرجـاع الاختـلالات المُوثقـة التـي تعرفهـا المنظومـة التربويـة في التعليـم الحضـوري إلى التعلـم عـن بعـد. عـلى العكـس مـن ذلـك، عـلى الإصـلاح الحـالي أن يعمـل عـلى عـلاج هـذه الاختـلالات في إطـار رؤيـة شـاملة ترمـي إلى التحسـين الفعـلي لمكتسـبات التلامـذة وتعلماتهـم، وهنـا، يلعـب التعليـم عـن بعـد دورا مزدوجـا. أولا، هـو وسـيلة تُعـزز وتكمـل التعليـم الحضـوري، وهـو، ثانيـا، بمثابـة بديـل للتعليـم الحضـوري في وقـت الجائحـة.

تحدي التعبئة وتثمين الفاعلين

أحـد التحديـات التـي يجـب مواجهتـا هـو تعبئـة الفاعلـين حـول المدرسـة قصـد المحافظـة عـلى وتـيرة التربيـة بالتـزام يسـاعد عـلى تجـاوز الخسـارات التـي أسـفرت عنهـا الفـترة الوبائيـة والرجـوع إلى وتـيرة الإصـلاح. علينـا أن نأخـذ بعـين الاعتبـار أن الحقبـة الوبائيـة كانـت بمثابـة امتحـان لـكل مـن المدرسـيين والتلامـذة. فبعـض الأسـاتذة عاشـوا تجـارب صعبـة مـن النقـد وكـذا الشـتم في بعـض الأحيـان عـن طريـق الواتسـاب مـن طـرف أوليـاء التلامـذة.

بيّنـت الاسـتجوابات مـع الأسـاتذة الذيـن لم يكونـوا معنيـين بالتعلـم عـن بعـد أن الأسـباب الرئيسـية تكمـن في ضعـف التأطـير وضعـف تكويـن الأسـاتذة وكـذا التفاوتـات الاجتماعيـة بـين التلامـذة. كـما بينـت تدخـلات أخـرى أن بعـض الأسـاتذة يشـكون مـن نجاعـة هـذا النـوع مـن التعليـم. وخـير دليـل عـلى هـذا نسـبة الأسـاتذة الذيـن مارسـوا التعلـم عـن بعـد غـداة الحجـر الصحـي (0.5%) مقابـل 54.9% الذيـن بـاشروا مهامهـم في الأقسـام و44.6% مزجـو بـين النوعـين: في الأقسـام وعـن بعـد.

تحدي التهيئ للأزمات واستباقها

لا تجيـد أغلبيـة الأسـاتذة اسـتعمال وسـائل الإعـلام والتواصـل، والإنـاث أقـل مهـارة مـن الذكـور وأسـاتذة الابتـدائي أقـل مهـارة مـن أسـاتذة التعليـم الثانـوي. ويرتبـط عـدم الإلمـام بتقنيـات الإعـلام والتواصـل بتقديـر الأسـاتذة لأثـر التعلـم عـن بعـد عـلى التلامـذة. ويعتـبر التكويـن رهـان يجـب مواجهتـه لضـمان أداء أحسـن لهـذا النـوع مـن التدريـس.

وترجـع سـبب تـردد الأسـاتذة إزاء التعلـم عـن بعـد إلى عـدم تثمينهـم نظـرا لضعـف مكتسـباتهم في المجـال الرقمـي مـن ناحيـة التكويـن والتأطـير وتعزيـز المهـارات.

ويكمـن الرهـان في تحضـير المنظومـة التربويـة لمواجهـة الأزمـات والحـالات الطارئـة. ومـن المفيـد أن يكـون هنـاك مخطـط للتحضـير للطـوارئ في مجـال التربيـة يشـمل الإجـراءات التـي يجـب اعتمادهـا في حـالات الطـوارئ وكـذا الأجهـزة التـي يجـب تفعيلهـا طـوال فـترة الأزمـة.

إذا كان التعلـم عـن بعـد إجـراء بديـلا للتعلـم الحضـوري في أوقـات الأزمـات أو نوعـا تكميليـا لـه، فيجـب أن يكـون جـزء مـن الإصـلاح الحـالي للمنظومـة التربويـة بالمغـرب، كـما أنـه يتوجـب بلـورة نمـط تعليمـي مختلـط يهيـئ مُسـبقا حسـب معايـير محـددة قصـد اسـتخدامه وقـت الأزمـة. أثـرت جائحـة الكوفيـد عـلى الإنسـانية كلهـا ولا تسـتثني حـدوث جائحـات أخـرى قـد تؤثـر عـلى التربيـة والتعليـم. وهنـا تتبـين أهميـة النمـط التعليمـي المختلـط الـذي يمكـن أن يشـكل نمطـا للتدريـس، كـما يمكـن أن يشـكل مصـدرا للتعلـمات والتجـارب ليـس فقـط لمسـاعدة التلامـذة في تعلماتهـم ولكـن أيضـا لجـودة أحسـن في إداء التعلـم عـن بعـد.

الحكامة: قاطرة التجديد وإعادة تنمية التربية

يظهر من خلال البحث أن الحكامة، على المستويين الجهوي والمركزي مطالبة أن تلعب دور قاطرة لإعادة تنمية التربية، في انسجام تام مع القرارات والتوجهات لإطلاق مسار التغيير. فرغم حالتي الغموض واللايقين المترتبتين عن الجائحة، يجب الحرص على اتساق القرارات وعقلانيتها لنيل ثقة الآباء والأساتذة والرأي العام. إن آخر قرار اتُخذ، وقت إنهاء هذا التقرير، هو منع استخدام التعلم عن بُعد على كل المؤسسات المدرسية في الوقت الذي تم تأجيل الدخول المدرسي بشهر كامل. فالحكامة تستند إلى انسجام في الخيارات والقرارات. وبالتالي، يُصبح من الضروري للسلطات العمومية أن ترسم التوجهات الاستراتيجية لضخ دينامية جديدة للتربية تعالج الاختلالات موازاة مع إصلاح جذري للمنظومة مع إعادة فتح المدارس.

إذا كانت الأزمات تُشكل في غالب الأحيان فترات عصيبة، فهي أيضا فرصة لتجاوز الصعوبات إذا ما تم استخلاص الدروس لإدخال الإصلاحات المناسبة.